

**قاعدة انفكاك الجهة**  
**دراسة أصولية فقهية تطبيقية**  
**دكتور/ عادل خالد عبد الكريم العنزي**

**المقدمة**

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، ولم يجعل له عوجاً، واصطفى من شاء من عباده لحمل كتابه؛ فأفاض عليهم من أنوار أسرارهِ وعظيم بركاتهِ؛ فجردوا حياتهم، وبذلوا نفوسهم وأنفاسهم؛ خدمة لكلام ربهم؛ فأمدّهم المولى بمددهِ، وخلّد في الوري ذكرهم، وأشهد أن لا إله إلا الله، الملك الحق المبين، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلّ عليه، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن علم أصول الفقه هو من أعظم علوم الشريعة؛ لما يحتوي من قواعد توصل المجتهد إلى استنباط الأحكام الشرعية من مصادرها. وإن اقتران الأحكام الشرعية بأدلتها ثمرة دراسة جادة لجهود علماء الشريعة، حيث إن الفقه وأصوله توأمان لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، فلا فقه بلا أصول؛ لأنه الأساس الذي يستند عليه، ولا أصول من دون فقه؛ لأنه يغدو مجرد نظريات عقلية لا تفيد الواقع بشيء، لذا اتجهت الدراسات الشرعية المعاصرة بربط كل منهما بالآخر.

والحكم الفقهي عادة قد يكون له جهتان: جهة مأمور به منها، وجهة منهى عنه منها، وهم يقولون في مثل هذا: إن انفككت جهة الأمر عن جهة النهي فالفعل صحيح، وإن لم تنفك عنها فالفعل باطل.

فقاعدة انفكاك الجهة قاعدة مهمة في محاولة التوفيق بين الأحكام الفقهية، فحقيقة تفريق الأحكام: أن يتنازع أصلان مختلفان فرعاً واحداً، فيكون متردداً بينهما؛ لثبوت مناطه في كل منهما، ولا يستطيع فك الجهة في التشابه، أو جعل الفرع يأخذ حكم أحد الأصلين؛ لشدة الاشتباه، وعدم ثبوت ترجيح أحدهما على الآخر، فحينئذ يلجأ إلى تفريق

الأحكام، فيعطى الفرع أحكاماً في بعض الأحوال طبقاً لأحد الأصلين، بينما يعطى أحكاماً أخرى في غيرها من الأحوال طبقاً للأصل الآخر .

### أهمية الموضوع :

- ١- أهمية هذا البحث، ومكانته في المكتبة الإسلامية وما يأخذه من حيز في محور الدراسات الأصولية فيها
- ٢- قلة الأبحاث التي تناولت هذه القاعدة ، فهي ليست بالقاعدة المشهورة في الدراسات الأصولية مع أهميتها في فهم الأحكام الفقهية .
- ٣- تعد محاولة التوفيق بين النصوص الشرعية المتعارضة ظاهراً طريقة مثلى لفهم النص الشرعي فهما صحيحاً ، لأن الجهل به يؤدي إلى التخبط وعدم الوصول إلى الحكم الصحيح فهو من الأسس التي يحتاجها الفقهاء .
- ٤- الغاية من علم الأصول هي خدمة الأصول الشرعية ؛ لأن هذا العلم وسيلة والوسائل لها أحكام المقاصد ، لذا جمعت في هذا البحث بين الوسيلة والغاية ، بتطبيق الجانب النظري على بعض الأحكام الفقهية .
- ٥- دور انفكاك الجهة في اقتضاء النهي في الفساد ، حيث إن النهي لو كانت له جهة واحدة كالزنا والشرك اقتضى الفساد ، أما لو كان له جهتان جهة مأمور به وجهة منهية عنه فهم متفقون على أن جهة الأمر لو انفكت عن جهة النهي لم تقتض الفساد ، وإن لم تنفك اقتضاه .
- ٦- أهمية قاعدة إنفكاك الجهة في فهم النص القرآني وإزالة التعارض الظاهري بين الآيات .

### منهج البحث

لقد اتبعت في هذا البحث على المنهج الوصفي حيث قمت بجمع المعلومات من مظانها ومصادرها والمنهج التحليلي بتحليل المعلومات ، وأخيراً المنهج التطبيقي بتطبيق تلك المعلومات على الأحكام الفقهية .

### الدراسات السابقة

لم تكن هناك أي دراسة ، أو أي بحث منشور تناول هذه القاعدة .

**صعوبة البحث :**

قاعدة انفكاك الجهة لم يتحدث عنها الأصوليين في أبواب مستقلة ، لكن هناك من خصها بألفاظ معينة كفرع من أفرع باب النهي ، فمثل هذا صعوبة في محاولة فهم مقاصد الأصوليين ، ثم محاولة تطبيق هذه القاعدة على الحكم الفقهي لمحاولة فهم حكمه

**خطة البحث :**

انقسم البحث إلى مقدمة وأربعة مباحث ، تناولت في المقدمة أهمية البحث والدراسات السابقة ، والصعوبات التي واجهتني في البحث ، وخطة البحث .

## المبحث الأول : في مفهوم انفكاك الجهة

المقصود بانفكاك الجهة أن يكون للفعل جهتان: جهة مأمور به منها، وجهة منهي عنه منها، وهم يقولون في مثل هذا: إن انفكت جهة الأمر عن جهة النهي فالفعل صحيح، وإن لم تنفك عنها فالفعل باطل(١)

انفكاك الجهة، أي أن كل جهة تطلب معنى مختلفاً عن الجهة الأخرى، تماماً مثلما يقال: إن فلاناً يسكن أعلى مني. فهذا قول صحيح، ولكنه في ذات الوقت يسكن أسفل بالنسبة لمن فوقه، إذن فهو عالٍ وأسفل في نفس الوقت؛ عالٍ عمن تحته وأسفل ممن فوقه.

أو تقول: - كمثل آخر - فلان أب وابن. هنا يبدو تناقض ظاهري، أي أنه أب لابنه، وابن لأبيه، فهو أب من جهة الابن، وابن من جهة أبيه، ولا يوجد تعارض. وهذا ما نسميه انفكاك الجهة(٢)

فانفكاك الجهة اجتماع الواجب مع المحذور في عمل واحد، باعتبارين(٣) وهي إحدى حالات النهي وهو النهي عن المجاور بأن يكون النهي راجعاً إلى وصف مجاور له، ينفك عنه، غير لازم له.

## المبحث الثاني : التطبيق الأصولي لقاعدة انفكاك الجهة

لقد استدل الأصوليون بانفكاك الجهة في النهي عندما اختلفوا هل هذا النهي يقتضي الفساد أم لا على النحو التالي :

**المذهب الأول :** أن النهي يقتضي الفساد مطلقاً ، سواء أكان النهي عنه عبادة أم معاملة وهو مذهب كثير من العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة حيث قال الجويني : " ذهب المحققون إلى أن الصيغة المطلقة في النهي تتضمن فساد المنهى عنه(٤)

فجاء في شرح الروضة : " إذا ورد النهي عن السبب الذي يفيد حكماً، اقتضى فساده مطلقاً، يعني سواء كان النهي عنه لعينه، أو لغيره، في العبادات، أو في المعاملات، وذلك كالنهي عن بيع الغرر، وعن البيع وقت النداء، وفي المسجد، وكبيع

المزابنة، وكانهني عن نكاح المتعة، والشغار، ونكاح الإماء لمن لا يبجن له ؛ فإنه يقتضي الفساد في ذلك كله(°)

أدلتهم:

١- أن الشارع لا عن شيء إلا لأن المفسدة متعلقة بالمنهي عنه، أو لازمة له، ويلزم من ذلك أن الأشياء المنهي عنها فيها مفساد، وإذا كانت كذلك فسيلحق الناس منها ضرر، وإزالة الضرر وإعدامه مناسب عقلاً وشرعاً، ولا يمكن ذلك إلا بقولنا: إن النهي يقتضي فساد المنهي عنه مطلقاً(١)

٢- إجماع الصحابة - رضي الله عنهم -؛ حيث إنهم استدلوا على فساد العقود بالنهي عنها، ومن أمثلة ذلك: أنهم استدلوا على فساد عقود الربا بالنهي الوارد في قوله عليه الصلاة والسلام: " لا تتبعوا الذهب بالذهب، ولا الورق بالورق، ولا البر بالبر ... "، واستدلوا على فساد نكاح المحرم في الحج بالنهي عنه الوارد في قوله - صلى الله عليه وسلم -: " لا ينكح المحرم ولا ينكح "، وغير ذلك، فلو لم يكن النهي يقتضي الفساد لما استدلوا بتلك النواهي على فساد الأمور المنهي عنها، ولم ينكر أحد هذا الاستدلال فكان إجماعاً(٢)

**المذهب الثاني :** التفريق بين العبادات والمعاملات ، فالنهي في العبادات يقتضي فساده ، أما المعاملات لا يقتضي فسادهما قال الزركشي يقتضي الفساد في العبادات دون العقود، وهو اختيار الغزالي والآمدي(٣) وأدلتهم:

فالنهي عن العبادات يقتضي فسادهما، وفي المعاملات لا يقتضيه؛ لأن العبادة طاعة، والطاعة موافقة الأمر، والأمر والنهي يتضادان، فلا يكون النهي مأموراً، فلا يكون طاعة ولا عبادة. ولأن النهي يقتضي التحريم وكون الشيء قربة محرماً محال(٤)

**المذهب الثالث :** التفريق بين ما نهى عنه لعينه أو لغيره وأما النهي عن الشيء لغيره نحو النهي عن الصلاة في الدار المغصوبة فليل لا يقتضي الفساد لعدم مضادته لوجوب أصله لتغاير المتعلقين (٥)

ودليلهم: " أن الشيء المنهي عنه لذاته ولعينه له جهة واحدة كالنهي عن الزنا، والكفر، والملاقيح والمضامين، وبيع الميتة، ونكاح المحارم، فهذه التصرفات فاسدة قطعاً؛ لعدم قابلية المحل للتصرف الشرعي، فلا يترتب عليها أي أثر شرعي<sup>(١١)</sup>

**المذهب الرابع:** أن النهي لا يقتضي فساداً ولا صحة مطلقاً أنه لا يوجد دليل صحيح من العقل ولا من النقل يفيد أن النهي يقتضي الفساد، ولا يقتضي الصحة، ولا يوجد ما يفيد أنه يقتضي الصحة. أما كون الفاعل يَأْتُم بفعل المنهي عنه، فذلك من دليل خارجي<sup>(١٢)</sup>

**المذهب الخامس:** أن النهي عن الفعل يقتضي صحة المنهي عنه فنقل أبو زيد عن محمد بن الحسن، وأبي حنيفة أنه يدل على الصحة، وأنه يستدل بالنهي عن صوم يوم النحر على انعقاده، فإنه لو استحال انعقاده لما نهى عنه فإن المحال لا ينهى عنه كما لا يؤمر به، فلا يقال للأعمى: " لا تبصر " كما لا يقال له: " أبصر " فزعموا أن النهي عن الزنا يدل على انعقاده، وهذا فاسد لأننا بينا أن الأمر بمجرد لا يدل على الاجزاء، والصحة، فكيف يدل عليه النهي؟ بل الأمر، والنهي يدل على اقتضاء الفعل واقتضاء الترك فقط أو على الوجوب، والتحریم فقط، أما حصول الاجزاء، والفائدة أو نفيهما فيحتاج إلى دليل آخر<sup>(١٣)</sup>

ينضح من هذه المسألة أن هناك من بنى الحكم بأن النهي لا يقتضي الفساد بناء على قاعدة انفكاك الجهة وهو القول الثالث فقد قال لو أن النهي لغيره فالتفريق بين ما نهى عنه لعينه أو لذاته فهو يقتضي الفساد أما ما نهى عنه لغيره نحو النهي عن الصلاة في الدار المغصوبة، فلا يقتضي الفساد.

## المبحث الثالث : التطبيق الفقهي لقاعدة انفكاك الجهة

لقد استدلت الفقهاء بقاعدة انفكاك الجهة في بعض المسائل الفقهية وبعضهم بنى حكمه فيها على هذه القاعدة ومن أمثلة تلك المسائل التالي :

## المسألة الأولى : الصلاة في الأرض المغصوبة

لقد اختلف الفقهاء في حكم الصلاة في الأرض المغصوبة على مذهبين :  
المذهب الأول : تحرم وغير صحيحة وهو مذهب الحنابلة (١٤) ، ورواية عن

الإمام الشافعي

قال ابن قدامة : " إن الصلاة عبادة أتى بها على الوجه المنهي عنه، فلم تصح، كصلاة الحائض وصومها، وذلك لأن النهي يقتضي تحريم الفعل، واجتنابه، والتأثم بفعله، فكيف يكون مطيعا بما هو عاص به، ممثلا بما هو محرم عليه، متقربا بما يبعد به، فإن حركاته وسكناته من القيام والركوع والسجود أفعال اختيارية، هو عاص بها منهي عنها(١٥)

وقد استدلوا بحديث عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه، فهو رد»(١٦)

## وجه الدلالة

في هذا بيان أن كل شيء نهى عنه صلى الله عليه وسلم من عقد نكاح وبيع وغيرهما من العقود فإنه منقوض مردود لأن قوله فهو رد يوجب ظاهره إفساده وإبطاله إلا أن يقوم الدليل على أن المراد به غير الظاهر فيترك الكلام عليه لقيام الدليل(١)

قال ابن القيم : " وهذا تصريح بإبطال كل عمل على خلاف أمره ورده وعدم اعتباره في حكمه المقبول ومعلوم أن المردود هو الباطل بعينه بل كونه ردا أبلغ من كونه باطلا إذ الباطل قد يقال لما لا تقع فيه أو لما منفعتة قليلة جدا وقد يقال لما ينتفع

(١) معالم السنن ، الخطابي ، (٤/٢٩٩)

به ثم يبطل نفعه وأما المردود فهو الذي لم يجعله شيئاً ولم يترتب عليه مقصوده أصلاً<sup>(١)</sup>

**المذهب الثاني:** صحيحة وهو مذهب الحنفية والمالكية والقول الثاني عند الشافعية ولقد بنى هذا المذهب حكمهم على قاعدة انفكاك الجهة فقالوا: " إن هذه الأشياء التي نُهي عنها مثل غضب الثوب ومثل غضب الأرض هذه الأشياء تؤثر على صحة الصلاة، ومنهم من يقول: إن الجهة منفكة، كيف الجهة منفكة؟ الغضب له حكمه والصلاة لها حكمها، فالصلاة صحيحة والغضب محرم، ويعبرون عن ذلك بقولهم: عصى وصحت، عصى هو بفعله، غضب الأرض والثوب وكذا، وصحت الصلاة، هذا معنى أن الجهة منفكة<sup>(١٧)</sup>

وأن الصلاة في الأرض المغصوبة صحيحة لكنه يَأْتُم حيث منعها صاحبها وأما الصلاة فصحيحة لأن النهي لم يرد عن الصلاة بل النهي ورد عن الغضب فالجهة إذاً منفكة لو قيل لا تصلي في مكان حرام فصلى في مكان غضب بطلت الصلاة لكن لم يَأْتِ هكذا بل قيل لا تغضب (إن دماكم وأموالكم حرام عليكم) فالنهي إذاً ليس عن الصلاة ولكن عن الاغتصاب، اغتصاب الأرض فهو أمر خارج ولهذا كان القول الراجح في جميع المغصوبات كثوب السترة وماء الوضوء وما أشبه ذلك الصحيح أن عدم الغضب ليس شرطاً للصحة<sup>(١٨)</sup>

وهذا ما ذكره عبد الكريم النملة حيث قال: " إن الفعل - وهو الصلاة - مطلوب الفعل، ومن حيث إن المكان المصلى فيه مغصوب: مطلوب الترك. فيكون متعلق الأمر والنهي غير متحد. أي: أن الصلاة من حيث هي صلاة مأمور بها - بقطع النظر عما يلحقها من مكان أو غيره -، والغضب من حيث هو غضب منهى عنه - بقطع النظر عما يلابسه من أفعال الصلاة. وعلى هذا: تكون الصلاة معقولة بدون الغضب، والغضب معقول بدون الصلاة، فيمكن وجود أحدهما بدون الآخر " قياساً على

(١) عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته،

محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (المتوفى:

١٣٢٩هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ، (١٦٩/٦)



من صلى ولم يغضب، أو غصب ولم يصل، فكما أن من صلى ولم يغضب له أجر، ومن غصب ولم يصل عليه الإثم، فكذا هاهنا، فإذا جمع المكلف بين الصلاة والغصب - أي: صلى في مكان مغضوب - لم يخرجهما عن حكمهما في حال انفرادهما وهو الأمر بالصلاة وكونها طاعة، والنهي عن الغصب وكونه معصية، فيجب أن يثبت للصلاة والغصب ما يثبت لهما منفردين، فالجمع بينهما لا يقلب حقيقتهما في أنفسهما (١٩) كما قاسوا على ذلك بعض المسائل الفقهية الأخرى كالصلاة في الثوب

المغضوب

والصلاة في الثوب المغضوب" فالصلاة باطلة إن صليتَ في هذا الثوب؛ لأن الصلاة فيه تنقض نهي الشارع عن الصلاة فيه، أمّا والشارع لم يَنْهَ عن الصلاة في هذا الثوب، وإنما نهى عن لبس الثوب المحرّم مطلقاً في صلاة أو غيرها، فهذا لا يقتضي بطلان الصلاة؛ لأن الجهة مُنْفَكَةٌ، فالأمر بلبس الثوب في الصلاة من أجل الصلاة {يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ} [الأعراف: ٣١]، والنهي عن لبس الثوب المحرّم، لا من أجل الصلاة، ولكن من أجل استعمال شيء لا يجوز لك استعماله (٢٠)

وكذلك الصلاة في المسجد المزخرف فالنهي عاد لأمر خارج عن الصلاة، عندهم كل نهي يقتضي الفساد؛ لأنه لا يجتمع النقيضان أمر ونهي في آن واحد، عبادة ومحظور في آن واحد، أمر ونهي، إثم وأجر، ما يجتمع عندهم، نقول: إذا توارد الأمر والنهي الأجر والإثم على شيء واحد امتنع، يعني مع اتحاد الجهة، أما مع انفكاك الجهة فيمكن (٢١)

وكذلك المسح على الخف المغضوب، ذهب الحنابلة إلى بطلان الصلاة وبطلان المسح وإعادة الصلاة إذا مسح على الخف المغضوب، فقال ابن قدامة: "فإن كان الخف محرماً؛ كالقصب والحريز، لم يستبح المسح عليه في الصحيح من المذهب، وإن مسح عليه، وصلى، أعاد الطهارة والصلاة؛ لأنه عاص بلبسه، فلم تستبح به الرخصة، كما لا يستبجح المسافر رخص السفر لسفر المعصية (٢٢)

لكن مذهب الجمهور قالوا استنادا لقاعدة انفكاك الجهة أنه يصح المسح ويأثم، وهو كالصلاة في الدار المغصوبة، وعلى الأرض المغصوبة، فإنه تصح الصلاة؛ لأنه مأمور بها شرعاً وقد تمت أركانها وشرائط صحتها، ويأثم؛ لأن الجهة منفكة، والقاعدة: أن النهي لا يقتضي الفساد إلا إذا اتحد المحل بأن ينصب إلى الذات - ذات الشيء - أو إلى الوصف اللازم له. وبناءً على هذا: لا يعتبر مسحه على الخف المغصوب موجباً لعدم صحة وضوئه. فالصحيح: أنه يأثم بلبس الخف ويصح مسحه (٢٣)

وهناك مسائل فقهية أخرى تقع تحت هذه القاعدة منها : الوضوء بماء مغصوب ، بيع حاضر لباد ، البيع على البيع ، بيع العنب والرطب لمن يتخذه خمرا ، الخطبة على الخطبة في النكاح .

### المسألة الثانية : البيع وقت النداء

لقد حدث خلاف بين الفقهاء في البيع وقت النداء بخصوص العقد إلى أقوال :  
**القول الأول :** الحرمة وبطلان العقد وهذا مذهب المالكية (٢٤) والحنابلة والظاهرية ، وإن كان المالكية والحنابلة جعلوه وقت النداء فقالوا يحرم ويقع باطلا فلا يصح البيع ولا الشراء ممن تلزمه صلاة الجمعة بعد نداءها الثاني (٢٥)  
 أما الظاهرية جعلوه من زوال الشمس يوم الجمعة فلا يحل البيع من أثر استواء الشمس، ومن أول أخذها في الزوال والميل إلى أن تقضى صلاة الجمعة، ويفسخ البيع حينئذ أبداً إن وقع ولا يصححه خروج الوقت، سواء كان التبائع من مسلمين، أو من مسلم وكافر، أو من كافرين (٢٦)

وقد استدلوا بقوله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ " [سورة الجمعة: ٩].

فقد نهى الله سبحانه تعالى: عن البيع وقت النداء لصلاة الجمعة؛ لئلا يتخذ ذريعة إلى التشاغل بالتجارة عن حضورها، وخص البيع من أهم ما يشتغل به المرء من أسباب المعاش، والنهي يقتضي التحريم وعدم صحة البيع

**القول الثاني :** حرمة البيع ووقوع العقد صحيحا وهو مذهب الشافعية فليس النهي عن نفس البيع بدليل أنه لو اشتغل بشيء آخر سوى البيع يكون منهيًا عنه (٢٧)

**القول الثالث :** البيع وقت النداء يكون مكروها لكنه يقع صحيحا وهذا مذهب الحنفية ، وقد علل فقهاء الحنفية ذلك بقولهم بانفكاك الجهة فالنهي للمجاور وليس لذات البيع حيث جاء في البناية : " فنفس البيع مشروع وبه تنال نعمة الملك وإنما المحظور ما يجاوره كما في البيع وقت النداء، وإنما لا يثبت الملك قبل القبض كيلا يؤدي إلى تقرير الفساد المجاور، إذ هو واجب الرفع بالاسترداد، فبالامتناع عن المطالبة أولى" (٢٨)

من الملاحظ أن القول الثاني والثالث متفقان على صحة العقد ، ودليلهم يدور حول قاعدة انفكاك الجهة حيث يقولون أن الجهة منفكة، والنهي لا يعود على الذات ولا على وصف ملازم للذات، بل النهي يعود على أمر خارجي، فانه قال: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة:٩]، والسعي إلى الجمعة ليس من أركان البيع، وليس شرطاً من شروط البيع، وركنا البيع متوافران، وهما: الإيجاب والقبول، والشروط متوافرة، فالبيع يصح، والسعي أمر خارج عن البيع، فتتم الصفقة فيملك هذا السلعة، ويملك الآخر الثمن؛ لكنهما آثمان لأنهما خالفا أمر الله الذي قال: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة:٩]، لكن البيع والشراء صحيح(٢٩)

### البيع على بيع أخيه

اختلف العلماء إذا باع على بيع أخيه أو سام على سوم أخيه فقال بعض العلماء: البيع الثاني باطل، كما هو مذهب الحنابلة والظاهرية وقال جمهور العلماء: البيع الثاني صحيح، ولكنه يأنم ببيعه على بيع أخيه المسلم؛ لأن أركان البيع وشروطه تامة، وهذا ما يسمى بمسألة: هل النهي يقتضي فساد المنهي عنه؟ والصحيح -كما ذكرنا غير مرة-: أن النهي إذا لم يرجع إلى ذات المنهي عنه فلا يقتضي الفساد، وأن هذا يعتبر من باب انفكاك الجهة، فنقول: البيع صحيح؛ لأنه اشترى بالقيمة من مالك حقيقي برضا الطرفين في شيء معلوم وتوفرت شروط صحة البيع، فالبيع صحيح ومأمور بإتمامه؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا

بِالْعُقُودِ} [المائدة: ١]، لكن كونه أساء إلى أخيه المسلم وظلمه بالدخول عليه فهو آثم بهذا الفعل، وعلى هذا لا يحكم بفساد الصفقة الثانية، وهذا هو الصحيح (٣٠)

لقد بنى الفقهاء حكمهم على قاعدة انفكاك الجهة، حيث قال الزركشي: "الواحد بالشخص إن لم يكن له إلا جهة واحدة، فلا خلاف في امتناع كونه مأموراً به منهيّاً عنه، إلا إن جوزنا تكليف ما لا يطاق؛ لأنّ المأمور به يمتنع تركه بمقتضى الأمر، ومقتضى النهي: المنع من فعله، والجمع بينهما جمع بين المتناقضين، وإن كان له جهتان فهل يجوز أن يؤمر به من وجه وينهى عنه من وجه؟ كالصلاة في المغصوب؟ فقال الجمهور: يصح؛ لأنّ تعدد الجهات موجب للتغاير لتعدد الصور وجعلوا اختلاف الجهتين كاختلاف المحليين؛ لأنّ كل واحدة من الجهتين منفكة عن الأخرى، واجتماعهما إنما وقع باختيار المكلف، فليس بالمتلازمين، فلا تناقض (٣١)

#### المبحث الرابع: قاعدة انفكاك الجهة في فهم النص القرآني

هناك آيات في القرآن نجد أن في ظاهرها التعارض، ولقد استخدم بعض المفسرين قاعدة انفكاك الجهة لإزالة هذا التعارض، ومن أمثلة ذلك: عندما نقرأ القرآن الكريم نجد أن الله تبارك وتعالى: يقول لنبيه ورسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " إِنَّكَ لَأَنْتَ هَدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ " [سورة القصص: ٥٦]. وهكذا نفى الله سبحانه وتعالى عن رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أن يكون هادياً لمن أحب. . ولكن الحق يقول لرسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ " [سورة الشورى: ٥٢] فكيف يأتي هذا الاختلاف مع أن القائل هو الله. يقول الشعراوي: " عندما تسمع هذه الآيات اعلم أن الجهة منفكة. .

يعني ما نفى غير ما أثبت. . ففي غزوة بدر مثلاً أخذ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حفنة من الحصى قذفها في وجه جيش قريش. يأتي القرآن الكريم الى هذه الواقعة فيقول الحق سبحانه: " وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى " [سورة الأنفال: ١٧] نفى للحدث وإثباته في الآية نفسها. . كيف رمى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع أن الله تبارك وتعالى قال: " وَمَا رَمَيْتَ "؟! نقول إنه في هذه الآية الجهة

منفكة. الذي رمى هو رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ولكن الذي أوصل الحصى الى كل جيش قريش لتصيب كل مقاتل فيهم هي قدرة الله سبحانه وتعالى(٣٢)  
 فقوله: "وَمَا رَمَيْتَ" نفي للرمي من رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، و "إِذْ رَمَيْتَ" إثبات للرمي. ويجيء نفي الشيء وإثباته في آية واحدة، والفاعل والفعل واحد. وهذه تسمى في الأسلوب انفكاك الجهة، أي أن كل جهة تطلب معنى مختلفاً عن الجهة الأخرى، تماماً مثلما يقال: إن فلاناً يسكن أعلى مني. فهذا قول صحيح، ولكنه في ذات الوقت يسكن أسفل بالنسبة لمن فوقه، إذن فهو عالٍ وأسفل في نفس الوقت؛ عالٍ عمن تحته وأسفل ممن فوقه(٣٣)  
 إذن إذا رأيت فعلاً أو حدثاً مثبتاً لواحد ومنفياً عنه. فاعلم أن الجهة منفكة، والكلام هنا لحكيم عليم.

قال تعالى: "وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِّنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أُنْمَةَ الْكُفْرَانِهِمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ (١٢) [سورة التوبة: ١٢].  
 إن هناك تناقضاً، فانه يقول: "وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ" أي أثبت أن لهم أيماناً، ثم قال: {لَا أَيْمَانَ لَهُمْ} . فكيف يثبت لهم الأيمان ثم ينفيها عنهم؟ . والنفي والإثبات لا يجتمعان في وصف الشخص الواحد؛ ونقول: إنهما لا يجتمعان عند من يفكر تفكيراً سطحياً، أو يأخذ الأمور بطواهرها. ولكن من يعرف مرامي الألفاظ، يعلم أن نفي الشيء وإثباته في القرآن الكريم يعني: أن الجهة منفكة(٣٤)  
 قال تعالى: "وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ" [سورة البقرة: ٨].

فانه تعالى أثبت لهم الإيمان ونفاه عنهم، فكيف ذلك؟! والجواب أننا نقول: الجهة منفكة، ولا يقال: إن هذا تناقض -تعالى الله-؛ لأن شرط التناقض اتحاد الجهة، وهو أن يرد النفي والإثبات على جهة واحدة، وهذا لا يقع في كلام الله ولا في كلام رسوله، ولا في كلام العقلاء.  
 لكن إذا كانت الجهة منفكة فلا تناقض، فجهة إثبات الإيمان هي اللسان، وجهة نفي الإيمان هي القلب، فالجهة منفكة.

فأشده تعالى يقول: "وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا" يعني: بألسنتهم، "وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ" [سورة البقرة: ٨] يعني: بقلوبهم، فأثبت لهم الإيمان بالألسنة ونفى عنهم الإيمان في القلوب، فنسأل الله السلامة والعافية (٣٥)

## الخاتمة والتوصيات :

- ١- انفكاك الجهة هي إحدى حالات النهي لغيره أو النهي للمجاور ، حيث يقسم الأصوليين النهي إلى النهي لذات الشيء ، والنهي لوصف ملازم ، والنهي للمجاور أو النهي لغيره .
- ٢- النهي عنه لغيره لا يكون باطلا عند الجمهور عدا الحنابلة والظاهرية وهو ما ذكرناه بتسميته انفكاك الجهة .
- ٣- دور انفكاك الجهة في ترجيح قول بعض الأصوليين أن النهي لا يقتضي الفساد لعدم مصادته لوجوب أصله لتغاير المتعلقين .
- ٤- الاختلاف في القواعد الأصولية مبني على أسس وقواعد كما هو الحال في قاعدة انفكاك الجهة .
- ٥- تطبيق بعض المسائل الفقهية على قاعدة انفكاك الجهة أمر مفيد ومهم من حيث إظهار أثر تلك القاعدة على الأحكام الفقهية ، ويوضح جانبا من أسباب اختلاف الفقهاء .
- ٦- اسهمت قاعدة انفكاك الجهة في إزالة التعارض الظاهري عن بعض آيات القرآن الكريم .

## الهوامش:

- (<sup>١</sup>) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجعافلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، (١/٤٦)
- (<sup>٢</sup>) تفسير الشعراوي، (٨/٤٩١٨)
- (<sup>٣</sup>) شرح الورقات في أصول الفقه، عبد الكريم خضير، (١٧/٢)
- (<sup>٤</sup>) البرهان في أصول الفقه، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ)، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، (١/٩٦)
- (<sup>٥</sup>) شرح مختصر الروضة، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري، أبو الربيع، نجم الدين (المتوفى: ٧١٦هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، (٢/٤٣٢)
- (<sup>٦</sup>) الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشيد - الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، (١/٢٤٠)
- (<sup>٧</sup>) المَهْدَبُ فِي عِلْمِ أُصُولِ الْفِقْهِ الْمُقَارِنِ، (تحريرٌ لمسائله ودراستها دراسةً نظريَّةً تطبيقيَّةً)، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشيد - الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، (٣/١٤٤٧)
- (<sup>٨</sup>) البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، دار الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، (٣/٣٨٨)
- (<sup>٩</sup>) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجعافلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، (١/٦٠٦)
- (<sup>١٠</sup>) إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، سنة الولادة: ١١٧٣، تحقيق: محمد سعيد البدري أبو مصعب، دار الفكر، ١٤١٢ - ١٩٩٢، ص ١٩٦
- (<sup>١١</sup>) المهذب في علم أصول الفقه، (٣/١٤٥٠)
- (<sup>١٢</sup>) المهذب، (٣/١٤٥٣)
- (<sup>١٣</sup>) المستصفي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: ٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، ص ٢٢٢
- (<sup>١٤</sup>) المغني لابن قدامة، (٢/٥٦)
- (<sup>١٥</sup>) المغني لابن قدامة، (٢/٥٦)
- (<sup>١٦</sup>) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود، رقم الحديث (٢٦٩٧)، (٣/١٨٤)
- (<sup>١٧</sup>) شرح دليل الطالب لنيل المطالب، للإمام الشيخ مرعي الكرمي، محمد بن أحمد باجابر، ص ٣٤١
- (<sup>١٨</sup>) تعليقات ابن عثيمين على الكافي لابن قدامة (إلى أول كتاب الوقف وهو آخر ما شرح الشيخ رحمه الله)، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، (٢/٢١٣)
- (<sup>١٩</sup>) المَهْدَبُ فِي عِلْمِ أُصُولِ الْفِقْهِ الْمُقَارِنِ، (تحريرٌ لمسائله ودراستها دراسةً نظريَّةً تطبيقيَّةً)، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشيد - الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، (١/٣٠٣)
- (<sup>٢٠</sup>) الشرح المتمتع على زاد المستتفع، (٢/١٧٥)



- (<sup>٢١</sup>) شرح بلوغ المرام، مؤلف الأصل: ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الشارح: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير، دروس مفرغة من موقع الشيخ الخضير ، (٩/١١)
- (<sup>٢٢</sup>) المغني لابن قدامة ، (٢١٤/١)
- (<sup>٢٣</sup>) شرح زاد المستنقع ، الشنقيطي ، (٧/١٤)
- (<sup>٢٤</sup>) مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرح المدونة وحل مشكلاتها، أبو الحسن علي بن سعيد الرجرجي (المتوفى: بعد ٦٣٣هـ)، اعتنى به: أبو الفضل الهمياني - أحمد بن علي، دار ابن حزم، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م ، (٥٥٤/١)
- (<sup>٢٥</sup>) الملخص الفقهي، صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ ، (١٢/٢)
- (<sup>٢٦</sup>) المحلى ، ابن حزم ، (٢٩٠/٣)
- (<sup>٢٧</sup>) الاصطلاح في الخلاف بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة، أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المرورزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩ هـ)، تحقيق: د. نايف بن نافع العمري، دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م ، (٢١٧/٢)
- (<sup>٢٨</sup>) البناية شرح الهداية ، (١٩٩/٨)
- (<sup>٢٩</sup>) اثر الاختلاف في القواعد الأصولية على اختلاف العلماء ، محمد حسن عبد الغفار ، (١٢/٩)
- (<sup>٣٠</sup>) شرح زاد المستنقع ، (٨/١٤٩)
- (<sup>٣١</sup>) تشنيف المسامع بجمع الجوامع لتاج الدين السبكي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، دراسة وتحقيق: د سيد عبد العزيز - د عبد الله ربيع، المدرسان بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بجامعة الأزهر، مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث - توزيع المكتبة المكية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، (٢٧٤/١)
- (<sup>٣٢</sup>) تفسير الشعراوي - الخواطر، محمد متولي الشعراوي (المتوفى: ١٤١٨هـ)، مطابع أخبار اليوم ، (١٢٣/١)
- (<sup>٣٣</sup>) المرجع السابق ، (٤٩١٨/٨)
- (<sup>٣٤</sup>) المرجع السابق ، (٤٩١٨/٨)
- (<sup>٣٥</sup>) شرح تفسير ابن كثير، عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن الراجحي، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتقريبها موقع الشبكة الإسلامية <http://www.islamweb.net>

